تحليل اخبارى

ازاء التناقضات الصارخة فى تقرير الدكتور لوتشر كتب محرر الشئون القانونيـــة بالاهرام ، تحليلا حول طبيعة هذه الرابطة « الحقوقيـــين الديمقراطيـــين » وحقيقة الدوافع وراء تقريرها :

١ ــ لا تعرف الدوائر القانونية فى مصر شيئا عن المهمة التى يقول هذا المحامى السويسرى ان الرابطة الدوليـــة للحقـــوقيين الديمقراطيين قد كلفته بها ، ولكنها تأسف لان هذه الرابطة التى كان لها فى وقت من الاوقات دور فى الدفاع عن القضية العربية وعن حقوق شعب فيتنـــام قد تردت فى مثل هذه النتائج التى أوقعها فيها هذا التقرير الذى يفتقر الى الامانة والدقة .

وقد كان فى وسع المحامى الذى كلفته هذه الرابطة أن يتعرف على الحقيقة لو انه اتصل بسلطات التحقيق القضائية او بنقابة المحامين المصرية وهى عضو فى هذه الرابطة ــ ولكن يبدو من طبيعـــة تركيب الخبر ان مصادره هى بعض العنـــاصر التى دابت اخيرا على الاساءة الى سمعة بلدها فى الداخل والخارج لتغطيـــة التآمر على سلامة المجتمع وحرياته .

٢ ــ فمن ناحية يبدو أن مصـــدر الخبر لا يدرك او لا يريد أن يدرك أن مصر لا تعرف الا جرائم القانون العام التى ينص عليها قانون العقوبات ، وان الجرائم الماسة بأمن الدولة تعتبر فى مصر من جرائم القانون العـــام ويحاكم المتهمون بارتكابها أمام محاكم امن الدولة مثلما هو الامر فى فرنسا نفسها ، وان هذه المحاكم تشكل من مستشارين وتخضـــع لكل ضمانات المحاكم الاخرى ويكفل للمتهمين أمامها كل حقوق الدفاع ، وهى لا تتلقى «تعليمات مشددة من الحكومة» مثلما ذهب اليه خياله السقيم الذى يتجاهل أن القضـــاء فى مصر فى ظل ثورة التصحيح اصبح يتمتع بحصـــانته واستقلاله كاملين، وان هذه المحاكم نفسها قد افرجت عن المتهمين الذين لم تطمئن الى توافر الادلة التى تكفى لاستمرار حبسهم ودون انتظـــار لما اسفرت عنه نتائج التحقيق .

٣ ــ ولكن مصدر الخبر يفضح الدافع وراء اذاعته حينما يشير الى أن هؤلاء المتهمين ينتمون الى حزب اليسار الشيوعى وهو التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى دون أن يفطن الى انه منذ اسابيع قليلة صدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية وســـمح باستمرار قيام حزب اليسار ذلك ان القانون المصرى قد سمح لاول مـــرة بقيام حزب لليسار شريطة ان يلتزم مبادىء الوحدة الوطنية والســـلام الاجتماعى ، بل أنه لا يعاقب على اعتناق اى مبدأ او راى ــ ولكنه يعاقب على انشاء تنظيمات ترمى الى قلب النظم الاساسية للمجتمع سواء قام بها أفراد ينتمون الى حزب اليسار او غيره . وهذا التجريم قائم فى القانون المصرى منذ عشرات السنين وله نظير فى قوانين العقوبات فى الدول

الاخرى . فالادعاء الذى ورد فى الخبر من أن القانون الذى خالفه هؤلاء المتهمون لم يتحدد بعد ، ادعاء منبر للسخرية ويفصح أما عن جهل فاضح أو عن سوء قصد مبيت أو عن الامرين معـــا .

٤ ــ ومن الواضـــح ان المحامى « الفذ » الذى اعد هذا التقرير لايمكن ان يكون قد اتصل فعلا فى مصر بالمحامين عن مائة وستة وسبعين متهما ! مثلما يزعم حتى يتعرف منهم على أن ملفات هؤلاء المتهمين ليس فيها ما يقع تحت طائلة القانون ، لانه وهو المحامى الذى يفترض فيه العلم ببديهيات الاجراءات الجنائية لا يمكنه أن يتعرف على أدلة الاتهام الا من خلال قرارات النيابة العامة ولا يمكنه أن يتحقق من ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها الا من خلال حكم القضاء وهو لم يصدر بعد .

٥ ــ على أن وجه التناقض ظاهر فى الخبر نفسه ،حين لم يستطع مصدره أن ينكر فى موضع آخر منه تسليمه بأن جميع الشواهد تدل على أن محاكمة المتهمين بحوادث الشغب تجرى طبقا للقانون ، ومع ذلك فقد وقع هذا التقرير فى سقطة تدل على عدم سلامة معلوماته القانونية والسياسية عن مصر اليوم حينما قال انه مع ذلك « يضرب صـــفحا عن الاعتقالات التعسفية » ، فمصر لم يعد فيها مجال لاعتقال أيا كان وصفه ، لان أوامر القبض والحبس لا تصدر الا من السلطة القضائية .

٦ ــ وبعد ، فان العجيب حقـا اننا لم نسـمع من قبل أن هـــذه الرابطة قد أوفدت ممثلين لها للتحقيق فى سلامة اجراءات المحاكم الاستثنائية والمحاكمات السرية التى كانت تجرى فى مصر خلال السنينات كما أنها لم توفد مندوبا للتعرف على الضحايا الذين قتلوا أو عذبوا خلال التحقيق ــ ومن بينهم محامون ــ ولاللتحقيق فى واقعة العدوان على استقلال القضاء فى مصر عام ١٩٦٩ ، ولكن تقريرها يبدى فى جرأة تشككه فى اجراءات تتم اليوم فى ظل سيادة القانون وبكل ضماناته القضائية . ألا يكفى هذا لكى تكون هذه الرابطة قد فضحت «هوية» الذين يسيطرون على نشاطها و «لونهم» لحماية نشـــاط منـــاهض لمبادى مجتمعنا الديموقراطى ولو تحت اسم «الحقوقيين الديموقراطيين » ؟!